

دور الجماعة الاقتصادية الايكواس لدول غرب افريقيا في تسوية الصراع ساحل العاج أنموذجا

رغيد هيثم منيب

(قدم للنشر في ٢٠٢٣ / ٢ / ٤ ، قبل للنشر في ٢٠٢٣ / ٣ / ٢٩)

الملخص :

ان الحاجة الى المنظمات الاقليمية لحل وتسوية الصراعات في اقاليمها , اصبح ضرورة ملحة خاصة بعد الحرب الباردة , وذلك لقرب هذه المنظمات من منطقة الصراعات يجعلها قادره على معرفة اسباب هذه الصراعات وسبل معالجتها , وتعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الايكواس احدى هذه المنظمات التي انشئت في عام ١٩٧٥ كمنظمة اقليمية تعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الاعضاء الخمس عشرة في غرب افريقيا , الا انها تحولت وبشكل تدريجي وتحت ضغط الحوادث السياسية الى منظمة مسؤولة عن ايجاد الحلول للصراعات المسلحة وغيرها من الازمات السياسية في اقليمها , وعليه تحاول هذه الدراسة تقييم دور الايكواس في ادارة الصراعات في غرب افريقيا , من خلال تسليط الضوء على دورها في ساحل العاج أنموذجا .

تم تقسيم البحث الى مقدمة وخاتمة وثلاثة محاور : تضمن المحور الاول : نشأة الايكواس , بينما تناول المحور الثاني : اسباب الصراع في ساحل العاج , وتضمن المحور الثالث : دور الايكواس في تسوية الصراع في ساحل العاج .

الكلمات المفتاحية : غرب افريقيا , ساحل العاج , الايكواس .



The role of the Economic Community of West African States ECOWAS In settling the conflict, the Ivory Coast is a model

Ragheed Haitham Muneab

Abstract :

The need for regional organizations to resolve and settle conflicts in their regions has become an urgent necessity, especially after the Cold War, because the proximity of these organizations to the conflict zone makes them able to know the causes of these conflicts and ways to address them, and the Economic Community of West African States ECOWAS is one of these organizations that was established in 1975 as a regional organization working to achieve economic integration among the fifteen member states in West Africa, but it gradually transformed and under the pressure of political events into an organization responsible for finding solutions to armed conflicts and other political crises in its region, and accordingly this study attempts to evaluate the role of ECOWAS in managing Conflicts in West Africa by highlighting its role in Ivory Coast as a model .

The research was divided into an introduction, a conclusion and three axes: the first axis included: the emergence of ECOWAS, while the second axis dealt with: the causes of the conflict in Ivory Coast, and the third axis included: the role of ECOWAS in settling the conflict in Ivory Coast.

المقدمة :

تعد القارة الافريقية من اكثر مناطق العالم تعرضا لأعمال العنف السياسي ويرجع ذلك الى العديد من العوامل كالفقر واستبدادية النخب الحاكمة في دولها وغيرها من العوامل , ان اعمال العنف السياسي في دولة ما تفرض على الدول المجاورة او الاقليمية ان تعمل على ايجاد حلول وتسويات مرضية للأطراف المتصارعة انطلاقا من فكرة ان العنف السياسي يمكن ان ينتقل من بلد الى بلد اخر ضمن المنطقة الاقليمية الواحدة , كما ان الدول تحاول اكتساب مكانة دولية او على الاقل اقليمية من تدخلها لإيجاد حل لأعمال العنف السياسي الضاربة في دولة اخرى مثل ساحل العاج ^(١) .

بدأت تتنامى لدى الدول الافريقية فكرة الاتحاد والتجمع , وذلك بهدف حماية استقلالها من ناحية , وخلق تعاون فيما بينها من ناحية اخرى , وهكذا نبتت فكرة التجمعات والمنظمات الافريقية والتي بدأت في صور مختلفة , وكانت معظمها متعثرة ومحصورة في نطاقات ضيقة متخذة اشكال اتحادات تعاهديه بين دول متجاورة جغرافيا , ثم اخذت الدائرة تسع شيئا فشيئا عن طريق تكوين كتلتات تضم عددا اكبر من الدول الافريقية ^(٢) .

المحور الاول / نشأة الايكواس :

تعود اولى محاولات التكامل الاقتصادي في منطقة غرب افريقيا الى عام ١٩٤٥ , وذلك بتأسيس المجموعة المالية (فرتك سفا) (C.F.A Franc) والتي تعني (فرنك المستعمرات الفرنسية في افريقيا) , اي جمعت الدول الفرنكوفونية وهم ثمان دول كل من ساحل العاج وبنين وبوركينا فاسو وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو , بينما تستخدم البلدان السبعة الاخرى عملاتهم الخاصة في منطقة غرب افريقيا ^(٣) , و التي تعتبر البداية الاولى نحو التكامل الاقتصادي في غرب افريقيا , ثم جاء اقتراح رئيس دولة ليبيريا (وليام تيبمان) ^(٤) في عام ١٩٦٤ الذي تضمن انشاء تجمع اقتصادي لدول غرب افريقيا باسم (الاتحاد الاقتصادي لغرب افريقيا) , اذ اتفق على المقترح كل من دولة ساحل العاج و ليبيريا و غينيا و سيراليون في شباط / فبراير ١٩٦٥ , لكن الاتفاق لم ينجح بسبب الازمات الحدودية ومصاعب التدخلات الاجنبية ^(٥) .

لقد حاولت دول الاتحاد اي دول المنتمية الى الاتحاد الجمركي لغرب افريقيا , التغلب على هذه العقبات , خاصة بعد شكوى الدول الحبيسة مالي وبوركينا فاسو , من استغلال الدول الساحلية لها , مما دفع الدول الاعضاء لضرورة البحث عن أسس جديدة لعملها المشترك ما اسفر في ايار / مايو ١٩٦٧ , عن اقامة (الاتحاد الجمركي لدول غرب افريقيا) المعروف باسم (UDCAO) والذي ضم اضافة لدول (UDCAO) كل من التوغو

والنيجر ، الا ان النجاحات المحققة كانت محدودة بسبب تطبيق كل دولة سياسة جمركية مستقلة عن الاخرى الامر الذي بدا كمؤشر على فشل الاتحاد ، وكان ذلك دافعا للبحث عن اقامة اتحاد جديد ^(٦) .

وفي عام ١٩٧٢ اعلن رئيس نيجيريا الجنرال (ياكوبو جون) و رئيس توغو (جانا سينغابي اياديما) عن قيامهما بجولة في منطقة غرب افريقيا للترويج للمشروع والعمل على تجسيده ^(٧) ، وبالفعل تم الاعلان في ١١ اذار / مارس ١٩٧٢ عن انتهاء عمل الاتحاد (UDCAO) واستبداله بمنظمة جديدة سميت (بالجماعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية) ، والتي عرفت باختصار (CEAO) وتم التوقيع الاتفاق المبدئي لها بمدينة باماكو عاصمة مالي في ٣ تموز / يوليو ١٩٧٣ ، وظهرت في شكلها النهائي بعد توقيع معاهدة ابيدجان عاصمة ساحل العاج في كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ ، التي ضمت الدول الفرنكوفونية ^(٨) ، التسعة في الاقليم ولكن كل هذه التجارب فشلت بسبب ارتباط دول الاقليم خاصة الفرنكوفونية بالدول المستعمرة ، وغياب الارادة السياسية ، وعدم الاستقرار السياسي ^(٩) .

الا ان ذلك لم يؤثر سلبا على الجهود التي اطلقتها الدبلوماسية النيجيرية فيما بعد والتي قامت بتشكيل اتحاد مع دولة توغو وتشكيل لجنة من الخبراء على مستوى الاقليم عام ١٩٧٣ لغرض وضع المقترحات اللازمة لإتمام العملية التكاملية ^(١٠) ، فقد اعيد استئناف المشروع على يد رئيس نيجيريا (الجنرال ياكوبو دان يوما جون) ورئيس توغو الجنرال (جانا سينغ بي اياديما) ، اللذان تزعما جهود قيام الاتحاد من اجل دعم فكرة التكامل الاقتصادي ^(١١) .

نشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المعروفة باختصار باسم (ايكواس) Economic Community of West Africa States (ECOWAS) ، بموجب اتفاقية لاغوس في نيجيريا التي وقعتها خمس عشرة دولة في ٢٨ ايار / مايو ١٩٧٥ ، اذ دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في تموز / يوليو من العام نفسه ، وتم التصديق على البرتوكولات الخاصة بالاتفاقية في اول اجتماع لهيئة رؤساء الدول والحكومات في لومي عاصمة توغو في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، وتم تعديل الاتفاقية في كوتونو عاصمة لبييريا عام ١٩٩٣ ، اذ ضمت المعاهدة الى (١٤) فصلا مقسمة الى (٦٥) مادة ^(١٢) .

اذ تعد الايكواس بمثابة الالية المؤسساتية لدعم جهود التعاون الاقليمي بين دول الجماعة ، ويضم التجمع حاليا خمسة عشرة دولة وهم كل من (الساحل العاج ، بنين ، غينيا ، بوركينا فاسو ، مالي ، النيجر ، السنغال ، توغو ، نيجيريا ، لبييريا ، سيراليون ، غانا ، غامبيا ، غينيا بيساو ، والراس الاخضر) بعد انسحاب موريتانيا في

عام ٢٠٠٠ ، اذ اقتصرت المعاهدة في البداية على السياسات الاقتصادية ولكن ادت الاحداث السياسية اللاحقة الى توسيع نطاقها وصلاحتها في عام ١٩٩٣ (١٣) .

من اهم المشاريع التي قامت بها الايكواس هو اقامة (السوق المشتركة بين دول الاعضاء) في عام ١٩٧٣ ، تحت اسم مخطط تحرير التجارة، يهدف الى الغاء الرسوم الجمركية على الواردات ، مع (حرية تنقل الاشخاص والاقامة داخل دول الايكواس) وقعت هذه الاتفاقية في عام ١٩٧٩ ، فضلا عن (الدفاع المشترك لضمان الامن والاستقرار في الايكواس) وذلك باستخدام الطرق الدبلوماسية في حل الصراعات وعندما فشلها يتم استخدام القوة العسكرية ، وتم تشكيل قوة عسكرية خاصة بالايكواس تحت اسم (قوات الايكوموج) (١٤) .

اصدار جواز سفر موحد لكل اعضاء الايكواس اطلق عليه اسم (Passport Ecowas) في كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٠ ، فضلا عن تأسيس المنظمة النقدية لغرب افريقيا باسم (Wamz) وهي مجموعة فرعية تتكون من ٦ دول داخل الايكواس وهم : نيجيريا وغانا وغامبيا وغينيا وسيراليون وليبيريا ، وفي عام ٢٠٠١ تم تأسيس المعهد النقدي لغرب افريقيا (Wami) ومقره في اكرابانغا ، لكي يكون منظمة لغرب افريقيا في المستقبل ، بعد ذلك تبنى اعضاء الايكواس مشروع استخدام عملة جديدة للايكواس باسم الايكو (Eco) في ٢٩ حزيران / يونيو ٢٠١٩ ، بالعاصمة النيجيرية ابوجا ، من اجل التخلص من عملة (فرنك سفا) التي تربطهم بفرنسا (١٥) .

بالرغم من ان الايكواس هي جماعة اقتصادية بالاساس تهدف الى تحقيق الوحدة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، الا ان قادة الايكواس ادركوا مدى الترابط بين البعد الاقتصادي من ناحية والبعدين السياسي والامني من ناحية اخرى ، وضعت الايكواس عدة برتوكولات كمحاولة من الايكواس من اجل وضع نظام امني جماعي يتناول مجموعة من المبادئ التي يتعين على الدول الاعضاء في الايكواس الالتزام بها والعمل على اقرار السلام والامن في الاقليم (١٦) .

اتخذ قادة ورؤساء الدول الاعضاء الايكواس في قمة لومي وهي عاصمة توغو في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، قرارا بشأن وضع برتوكول يقضي بعدم الاعتداء بين الدول الاعضاء ، وفعلا تم وضع (برتوكول عدم الاعتداء) في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، يعد اول محاولة من قبل الايكواس لوضع نظام امني جماعي تتناول مجموعة من مبادئ التي يتعين على الدول مراعاتها فيما بينها تضمن : امتناع الدول الاعضاء عن استخدام القوة او الاعتداء او استخدام اي وسيلة لا تتماشى مع ميثاق الامم المتحدة او منظمة الوحدة الافريقية ، امتناع الدول

الاعضاء عن ترشيح او ارتكاب او التغاضي عن الاعمال التي من شأنها تهديد حدود اي دولة او الاستغلال السياسي لها (١٧) .

واثناء اجتماع القمة الرابعة للايكواس التي عقدت في داكار عاصمة السنغال في ٢٨ ايار/ مايو ١٩٧٩ ، اذ تحدث رئيسها (عبد ضيوف) (١٨) آنذاك قائلاً ((لست بحاجة الى توضيح حقيقة انه لا يمكن ان تحقق تنمية في مناخ عدم الاستقرار ، واذا كان الامر كذلك فأنا علينا فيما بيننا ان نؤسس ميثاقاً للتضامن بين دول غرب افريقيا لحماية انتفاضة العدوان الخارجي)) ، ولهذا اتفقت الدول الاعضاء على تأسيس ميثاقاً للتضامن بين دول غرب افريقيا لحمايتها ضد العدوان الخارجي (١٩) .

وبالفعل تم تأسيس (الميثاق الدفاعي) او ما يعرف (المساعدة الجماعية في حالة الدفاع) للايكواس في ايار / مايو ١٩٨١ ، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٨٦ ، ليكون بذلك اول نموذج للأمن الجماعي الافريقي في اطار اقليمي فرعي ، فهو يعد مكملاً للبرتوكول الاول (٢٠) .

ولقد حددت نصوص هذا الميثاق وهي : ومن اهمها ذلك النص الذي يشير الى ان كل دولة عضو في الايكواس تعتبر ان اي تهديد مسلح او عدوان ضد اي دولة عضو يمثل تهديداً او عدواناً ضد دول الايكواس ككل ، وانه ينبغي تبادل المعونة والمساعدة في الدفاع ، وان تقوم الدول الاعضاء بوضع قوات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية العاملة تحت تصرف الايكواس ويشار اليها باسم (القوات المسلحة المتحالفة للايكواس) (٢١) .

لقد حدد الميثاق انواع الصراعات بثلاثة انواع هي : اولاً : صراع داخلي اي يقع داخل الدولة العضو ، ثانياً : صراع خارجي بين دولة العضو ودولة اخرى خارج الايكواس ، ثالثاً : صراع خارجي بين دولتين او اكثر اعضاء في الايكواس (٢٢) .

فقد اعتمدت الايكواس على عدت الاليات لحل وتسوية الصراعات في اقليم غرب افريقيا منها : اولاً : تأسيس (قوات الايكوموج) وهي مجموعة مزودة بقوات عسكرية للتدخل من اجل فض الصراعات المسلحة ، وكذلك لأجل عمليات حفظ السلام في نطاق غرب افريقيا (٢٣) التي وقعها دول الاعضاء في لومي عاصمة توغو برتوكول خاص بإنشاء الية للأمن الجماعي اطلق عليها (الية منع الصراع وادارته وحله وحفظ السلم والامن) في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٩ ، والتي تتضمن مجموعة من المؤسسات وهي : جمعية رؤساء الدول والحكومات ، مجلس الوساطة والامن ، السكرتارية التنفيذية ، لجنة الدفاع والامن ، مجلس الشيوخ ، مجموعة الجماعة الاقتصادية لمراقبة وقف اطلاق النار (٢٤) .

ثانيا : بهدف تكملة ما جاء في الية الاولى عملت الايكواس على وضع البروتوكول التكميلي حول الديمقراطية والحكم الرشيد ، في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠١ ، والذي تضمنت اهدافه الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ومنع اي تغيير غير دستوري من خلال الوصول غير الديمقراطي الى السلطة او الاحتفاظ بها ، مراقبة ودعم الانتخابات في دول الاعضاء (٢٥) .

المحور الثاني / اسباب الصراع في ساحل العاج :

اولا / السياسة الفرنسية في ساحل العاج :

ان مؤتمر برلين جاء لتتويجا لجهود ومحاولات الدول الاوروبية لتنظيم عملية السيطرة على القارة الافريقية ، ويعتبر هذا المؤتمر خاتمة المطاف لذلك الصراع الدولي الاوربي على تلك القارة وثمره من ثمار الدبلوماسية الاوروبية في تقسيم افريقيا ، فكانت حصة فرنسا في هذا المؤتمر في ما يخص الجانب الغربي من قارة افريقية تم تسميته (افريقيا الفرنسية الغربية) (٢٦) ، وهو اتحاد مكون من ثمانية مناطق فرنسية استعمارية وهي: غينيا كوناكري و بوركينافاسو و موريتانيا والسنغال و مالي و ساحل العاج و بنين والنيجر (٢٧) .

اعتمد نظام الحكم الفرنسي في افريقيا بصفة عامة وفي غرب افريقيا بصفة خاصة على نظام الحكم المباشر ، وهو نظام يختلف تماما عن النظام البريطاني القائم على الحكم غير المباشر ، والحكم المباشر هو سمة النظم الحكومية التي اقامتها فرنسا في القارة الافريقية فهي لا ترى ضرورة لوجود زعامات او تنظيمات قبلية او محلية تقوم بين ادارتها وبين الافريقيين في حياتهم اليومية فلقد حطم الفرنسيون هذه الزعامات وانتزعوا منها كل سلطة او نفوذ وحاربوا ولاء الناس لها (٢٨) .

حيث شغل الفرنسيون جميع الوظائف وتولوا تنفيذ اوامر الحكومة وعينوا انفسهم قضاة وكتبة ورجال تعليم وصحة وزراعة ، وبهذا الشكل تم الابقاء على الجيش كأساس لبقاء الوجود الفرنسي في افريقيا ، وكانت الثورة الفرنسية احدى القوى التي ساعدت على استمرار سياسة الحكم المباشر (٢٨) وما تفرع من (سياسة الاستيعاب) (٢٩) ،

اما بخصوص النظام الاداري فقد قامت فرنسا بتقسيم مستعمرة ساحل العاج الى دوائر ومقاطعات وكل مستعمرة فرنسية تخضع لحاكم فرنسي يتلقى اوامره مباشرة من وزير المستعمرات في باريس ، وتم هذا التقسيم على اساس عرقي وسياسي (٣٠) ، ولكن مع مرور الزمن ظهرت مساوئ هذا النظام ، مما جعل الفرنسيين يفكرون في

تجميع هذه المستعمرات في وحدات فيدرالية حتى تسهل عملية الحكم والادارة ، على هذا ظهرت (افريقيا الفرنسية الغربية) ، وظهرت ايضا (افريقيا الاستوائية الفرنسية) (٣١) ، (٣٢) .

كان للاستعمار الاستيطاني الفرنسي تأثير واضح في بعض هذه المستعمرات ، وخصوصا في دول غرب افريقيا ساحل العاج انموذجا ، حيث حرصت فرنسا على تغذية شعوب هذه المستعمرات بثقافتها ، والتمكين فيها للغة الفرنسية التي صارت لغة هذه الشعوب ، واستمر نشاطها بتأسيس رابطة خاصة تبسط من خلالها هيمنتها السياسية والاقتصادية والامنية (٣٣) .

اصدرت فرنسا في عام ١٩١٥ قرار بتشكيل اول سلطة تشريعية في مستعمرة ساحل العاج تتكون من (١٥) عضوا (٩) اعضاء فرنسيين تعينهم حكومة بلادهم و (٦) اعضاء افارقة يتم تجديدهم كل خمس سنوات (٣٤) ، كانت السلطة الفرنسية عسكرية بامتياز فسح المجال امام الجيش الفرنسي للتدخل في جميع المجالات الادارية والاجتماعية والاقتصادية في ساحل العاج ، اذ اصدرت فرنسا قانون التجنيد الاجباري في عام ١٩١٦ ، وفرضت الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات لكل الذكور الافريقيين لاسيما في ساحل العاج ، تراوح اعمارهم ما بين (٢٠ - ٣٠) عاما والغرض من هذا هو احلال القوات الافريقية محل القوات الفرنسية (٣٥) .

لقد لعب الاحتلال الفرنسي دورا هاما في تكريس سياسة التفرقة بين الشعب الواحد ، اذ اصدرت فرنسا قانونا عام ١٩٣٩ ، تم بموجبه وضع انصار كل ديانة تحت اشراف وزارة الداخلية، حتى يسهل تتبع تحركات اتباع كل ديانة ، ومن ثم احتواء اي حركة اضطراب او تدمر (٣٦) .

ولم يكتف الفرنسيون بذلك بل كان يكافئ كل من يرتد عن دينه من المسلمين بمنحه الجنسية الفرنسية ، فقد ساهمت في ذلك في تمكين الاقلية الكاثوليكية من السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد ، كما سعت لطمس الهوية الثقافية للأغلبية المسلمة ، من خلال جعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية ، كما منعت تدريس اللغة العربية والدين الاسلامي في المدارس ، ومنع المسلمين من شغل الوظائف الهامة في البلاد (٣٧) .

وبعد الحرب العالمية الثانية اي في عام ١٩٤٦ اصبحت ساحل العاج ضمن الاتحاد الفرنسي ، وبعد عام انفصلت عن بوركينافاسو ، بعد ذلك تم انتخاب اول جمعية وطنية عام ١٩٤٧ ، وبعد عشر سنوات تشكلت فيها اول حكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي واعلنت الجمهورية في ساحل العاج بعد ان وافقت على مشروع ديغول ، و في عام ١٩٦٠ اصبحت جمهورية مستقلة ضمن الجماعة الفرنسية ، وفي ٢٠ ايلول / سبتمبر من العام نفسه اصبحت ساحل العاج عضوا في الامم المتحدة (٣٨) .

ان ساحل العاج شأنها شأن الكثير من الدول الافريقية ، ذات بنى اجتماعية وسياسية ، مفتتة بين القبيلة والاقليمية والدينية ، فالاستقلال عن الاستعمار الفرنسي في مطلع الستينات لم يصنع دولة افريقية حقيقية ، وانما صنعت دولة كانت اقرب الى ما يسمى بالدولة الرخوة ، وفي هذه الدولة تكون الانتماءات الاولية سواء القبلية او الاقليمية او الدينية هي المسيطرة على كل المواطنين والساسة لأنهم يرون في ذلك الطريق الايسر للحصول على السلطة والمال في ان واحد ، لم تستطيع هذه البنى المفتتة ان تنصهر في دولة الاستقلال في افريقيا ، لذا نشبت فيها ما يسمى بأزمة الاندماج الوطني والتي حاولت الدول الافريقية علاجها بأدوات مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية وحتى قمعية (٣٩) .

تم وضع دستور جديد للبلاد في ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٠ ، وجرت انتخابات الجمعية الوطنية التي تألفت من (٨٥) عضوا ، وعقدت الجمعية اول جلساتها في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٠ ، وكان اعضائها جميعا من حزب الديمقراطي ، وفي نفس الوقت لم ترغب فرنسا في الرحيل عن ساحل العاج الا بعد تسليم البلاد الى احد اتباعها الذي يسمح لهم بالبقاء ، ولم تجد رجلا اوفى من (فلكيس هوفويت بوانييه)^(٤٠) الذي تولى الرئاسة في ٧ آب / أغسطس ١٩٦٠ ، وهو رئيس حزب الديمقراطي ذو الغالبية الكاثوليكية ، وعضو البرلمان الوطني لفرنسي ، اذ يتمتع بالجنسية المزدوجة ، فصار بوانييه رئيسا للبلاد وصار حزبه هو الحزب الوحيد في البلاد (٤١) .

فقد نجح الرئيس الاول بوانييه في احتواء هذه الازمة على مدار ثلاثين عاما ، رغم ان سياسته شابها بعض التحيز لقبيلة البولى ، الا انه حاول استيعاب باقي القبائل ، وهو ما كفل له استقرار في البلاد على اساس انتفاع القبائل المختلفة من سياسات الدولة (٤٢) .

وضع اول دستور علماني في البلاد مع احتفاظ فرنسا بقاعدة عسكرية هي قاعدة ميناء بويه بالقرب من ابيدجان ، ويوجد فيها قرابة الف جندي من الكتيبة ٤٣ مشاة بحرية ، ولم يمضي سوى عامين حتى قام بونييه بتوقيع معاهدة للدفاع المشترك مع باريس عام ١٩٦٢ ، يحق لفرنسا بمقتضاها التدخل لإنقاذ البلاد من اي عدوان خارجي او تمرد داخلي كما تم تغيير اسم البلاد الى الفرنسية فأصبحت تعرف باسم (كوت ديفوار) (٤٣) .

بدأت اول معارضة سياسية لرئيس بوانييه من المنظمات الطلابية التي انتقدت نظام الحزب الواحد ، اذ خرج الطلاب في مظاهرات من جامعة ابيدجان في ايار / مايو ١٩٦٩ ، مما دفع الرئيس بوانييه الى اصدار اوامره للجيش باحتلال الجامعة واعتقال ٤٠٠ طالب معظمهم تم اطلاق سراحه بعد ان امضي تعهدا بالامتناع عن اي نشاط سياسي الا تحت اشراف حزب الديمقراطي لساحل العاج (٤٤) .

صادقت الجمعية الوطنية في اذار / مارس ١٩٨٣ على مشروع قانون يقضي بنقل العاصمة من ابيدجان الى موسوكرو^(٤٥) ، وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ صادق المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي على تبني تعديل الدستور ، الذي يسمح لرئيس الجمعية الوطنية التأسيسية بتولي مهمة رئيس الجمهورية بصورة مؤقتة عند خلو منصب الرئاسة ، وبعد شهر اعيد انتخاب بوانييه رئيسا للمرة السادسة^(٤٦) ، وقد تم انتخاب (هنري كونان بيدييه)^(٤٧) لرئاسة الجمعية الوطنية التأسيسية في كانون الثاني / يناير ١٩٨٦^(٤٨) .

بالرغم من الرئيس بوانييه فسخ المجال للتعددية الحزبية في عام ١٩٩٠ ، الا انه يؤكد ان التعددية الحزبية تعيق العمل الوطني ، فقد فرض اجراءات امنية شديدة اذ امر بنشر القوات العسكرية على طول الحدود لمنع التهريب والانتقال غير النظامي ، كذلك امر بنشر هذه القوات في المدن الرئيسية لمساعدة قوى الشرطة ، وفي شهر تشرين الاول / اكتوبر من نفس العام اعادة انتخاب الرئيس بوانييه للمرة السابعة^(٤٩) على حساب منافسه (لوران جبابو)^(٥٠) .

كذلك قام بتعديل الدستور وذلك بإنشاء منصب رئيس الوزراء الذي اسند الى (الحسن واتارا)^(٥١) وهو من المسلمين كان يشغل منصب محافظ البنك المركزي لدول غرب افريقيا ، ادى هذا الامر الى اغضاب فرنسا والفاثيكان واتباعهم في ساحل العاج لأنه اتاح بعض الحريات للمسلمين في تولي المناصب الحكومية^(٥٢) .

ثانيا / الصراع على السلطة بين بيدييه و الحسن واتارا :

ظهرت المطالب القبلية والدينية والاقليمية في بداية عام ١٩٩١ ، خاصة وان الاحزاب كانت قواعدها اما قبلية او دينية ، فقبيلة جيولا ذات الاغلبية المسلمة اختارت الحسن واتارا وحزبه (تجمع الجمهوريين) ، اما قبيلة البولي فكانت القاعدة الاهم للحزب الحاكم اصلا قبل التعددية ، وهو الحزب الديمقراطي الحاكم ، اما الجبهة الشعبية العاجية فقاعدة ارتكازها من قومية البيتي المسيحية في غالبيتهم ، وهكذا كان هناك تداخل ديني وعرقي وسياسي ، وهو الامر الذي مثل بيئة خصبة لأي انفجار سياسي ، وفي الوقت نفسه شهد اقتصاد ساحل العاج تدهورا ظاهرا في مستويات النمو وارتفاع مستويات التضخم ، وهو ما ادى الى خروج الشعب في مظاهرات ، اعتراضا على عدم قدرة الدولة حينها على كبح جماح التضخم الذي وصل في عام ١٩٩١ الى اكثر من ٤٠ %^(٥٣) .

بوفاة الرئيس بوانييه في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٣ ، ادى الى سوء الاوضاع الداخلية السياسية والاجتماعية ، وتحول الصراع السياسي بين بيدييه رئيس البرلمان من الجنوب وبين الحسن واتارا رئيس الوزراء من الشمال الى صراع اثني وديني بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي وذلك في اثاره موضوع بأن الحسن واتارا ليس

من اصول ساحل العاج وانما هو من بوركينافاسو بحكم فترة اقامته ودراسته فيها ، وفي نفس الوقت لكونه مسلما (٥٤) .

تولى الرئيس ببيديه الحكم عملا بالمادة رقم (١١) من الدستور التي تنص على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية في حالة عجزه او وفاته لحين اجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر ، بعد ذلك قدم الحسن واتارا استقالته من رئاسة الوزراء في كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٣ (٥٥) ، اذ قام ببيديه باستبعاد المعارضة الشمالية من كافة المناصب السياسية ، كما قام بتعديل الدستور لينص في المادة (٣٥) على ضرورة ان ينتمي مرشح الرئاسة لأبوين عاجيين من اجل استبعاد الحسن واتارا الذي ينتمي لأب من اصول بوركينافاسو (٥٦) .

ولم تقتصر ممارسات ببيديه على ذلك بل عمل على ابعاد كل الضباط المسلمين من الجيش ، وكذلك من المناصب الهامة في الحزب الحاكم حتى لا يشكلوا جبهة معارضة لحكمه (٥٧) ، وفي نفس الوقت شهدت ساحل العاج تدهورا في الاوضاع الاقتصادية ، فضلا عن انتشار الفساد مما ادى الى وقوع العديد من المظاهرات الشعبية في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٦ _ ١٩٩٨ (٥٨) .

مع استمرار واحتدام الازمة داخل البلاد واستبعاد ببيديه كافة القوى السياسية وتدهور الاوضاع الاقتصادية ، دفعت المؤسسة العسكرية في قيادة اول انقلاب عسكري في ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٩ قامت به مجموعة من الضباط بقيادة الجنرال (روبرت جيه) (٥٩) الذي تولى الحكم من خلال رئاسته للمجلس العسكري الحاكم (٦٠) .

بعدها استولى الجنرال جيه على السلطة وتشكيل حكومة وحدة وطنية ، سعى لكسب التأييد الشعبي والدولي من خلال طرح لبعض الافكار والمقترحات منها : وعده بتمسكه بمبدأ التعددية الحزبية ، واعادة الحكم المدني ، والافراج عن المعتقلين السياسيين ، واشراك ممثلي الاحزاب السياسية في الحكومة الانتقالية والمجلس الاستشاري لإدارة البلاد قبل اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية (٦١) .

كذلك دعا الى اجراء انتخابات مفتوحة وتم اعداد مسودة دستور جديد وتمت اجازتها في استفتاء عام ٢٠٠٠ ، استعدادا للانتخابات البرلمانية والرئاسية وذلك لنقل السلطة من العسكر الى المدنيين ، وقد تضمن الدستور فقرات اوضحت التمايز والتقسيمات بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي ، في المادة رقم (٣٥) التي تنص ((على المرشحين للانتخابات ان يكونوا مولودين من ابوين من ساحل العاج)) ، الا ان مشروع الدستور الجديد الذي تم تعديله ، اقر شرط (الهوية الافوارية) فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية (٦٢) .

ادى ذلك الى ازمة سياسية جديدة في البلاد باستبعاد المحكمة العليا للمرشح الحسن واتارا من دخول الانتخابات الرئاسية ، وهو ما اثار غضب المواطنين المسلمين والمعارضة الشمالية بوجه عام خاصة وان الحسن واتارا كان رئيسا للوزراء في البلاد من قبل ، وبذلك انحصر التنافس بين (لوران جبابو) و (الجنرال جيه) (٦٣)

ثالثا / الجنرال روبرت جيه وسياسته ضد المسلمين :

اعلن الجنرال جيه انه لا يرغب في الاستمرار في الحكم ، وانما سيتولى ادارة البلاد لفترة مؤقتة لحين استتباب الاوضاع بها ، ويبدو ان هدفه من ذلك امتصاص ردود الافعال الدولية التي ادانت الانقلاب ، تحرك نحو تحسين الاوضاع السياسية من ناحية ، والتصالح مع المسلمين من ناحية ثانية (٦٤) ، اذ تضمنت هذه التحركات : تشكيل حكومة انتقالية في البلاد تضم ٢٢ وزيرا معظمهم من اتباع الحسن واتارا الذي عاد الى البلاد بعد انقلاب وايد الجنرال جيه ، اذ اعتبر الانقلاب ثورة شعبية وليس انقلابا ، بعد ذلك تم تشكيل مجلس استشاري بهدف صياغة الدستور الجديد للبلاد ، ولقد غلب على تشكيل المجلس سيطرة رموز المجتمع المدني عليه ، مع الافراج عن جميع الساسة المعتقلين في عهد بيديه بما في ذلك اعضاء حزب الحسن واتارا (٦٥).

الا ان هذه الاعمال كانت شكلية وبرز وجه الجنرال جيه الحقيقي ، اذ رفض تعديل المادة رقم (٣٥) من الدستور (٦٦) ، ادى هذا الامر الى بروز المعارضة الشمالية وذلك عندما رفضت لجنة الانتخابات قبول اوراق ترشيح الحسن واتارا للانتخابات ايلول / سبتمبر ٢٠٠٠ ، كما قام باعتقال العديد من قيادات المؤسسة العسكرية بحجة وجود انقلاب عسكري عليه ، ولم يقتصر الامر على العسكريين بل قام باعتقال عدد من المعارضين السياسيين ابرزهم وزير الداخلية السابق ، وتحديد اقامة الحسن واتارا ومنعه من مغادرة البلاد (٦٧) .

لقد ضن الجنرال جيه ان الطريق ممهد امامه في الانتخابات ، الا انه فوجئ بوجود منافس قوي هو (لوران جبابو) ، وازاء هذه الممارسات القمعية قام الناخبون بإعطاء اصواتهم لمرشح المعارضة جبابو (٦٨) ، اذ اسفرت نتائج الانتخابات التي حصلت في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر على حصول جبابو على (٥٩,٤ %) من الاصوات مقابل (٣٢,٧ %) للجنرال جيه ، بالرغم من فوز جبابو الا ان لجنة الانتخابات اعلنت فوز الجنرال جيه ، مما دفع جبابو الى استغلال حالة السخط العام ضد النظام ودعا الشعب الى التظاهر ، كما نجح في اقناع المؤسسة العسكرية بتأييد هذه المظاهرات وازاء ذلك اضطر الجنرال جيه الى الفرار الى الخارج وتم تنصيب جبابو رئيسا للبلاد (٦٩) .

رابعا / جبابجو وسياسته في اضطهاد المسلمين :

بالرغم من وصول حكومة مدنية الى الحكم ، الا ان الاضطرابات الداخلية استمرت بسبب بنود الدستور لنظام الحكم ، ولا سيما مسألة استبعاد السياسيين المسلمين من المشاركة في العملية السياسية ، وخاصة الحسن واثارا وهي مسألة بدا واضحا ان حكومة جبابجو كانت مصرا على تطبيق هذا الامر ، اذ اصدرت المحكمة العليا قرارا في كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٠ ، بعدم قبول ترشيح الحسن واثارا في الانتخابات (٧٠) .

كان يفترض على جبابجو ان يستفيد من سياسة اسلافه خاصة (بوانيه) ، ويتعلم من اخطاء كل من (بيديه و الجنرال جيه) في التعامل مع المسلمين الشمال ، فان جبابجو لم ينجح في احتواء مسلمين الشمال وزعيمهم الحسن واثارا قبل الانتخابات الرئاسية ، وانما ازداد التوتر في البلاد خاصة بعدما اخذ النزاع السياسي ابعاد اخرى دينية وطائفية ، ادى هذا الامر الى غضب مسلمين الشمال (٧١) .

مما دفع الحسن واثارا الى اعلان عن عدم مشاركته في اي حكومة لجبابجو ، واستعداده لخوض الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٠ ، لكن المحكمة العليا قامت باستبعاده من الترشيح في هذه الانتخابات لأنه لا ينتمي لأبوين عاجيين (٧٢) .

بعد الانتخابات لم يعترف الحسن واثارا بنتائج الانتخابات ، و لم ينجح جبابجو في التواصل لاتفاق ودي مع الحسن واثارا مثلا منحه منصب رئيس الحكومة كما فعل بوانيه او حتى احد الحقايب الوزارية السيادية ، الا ان جبابجو اصر على تطبيق مبدأ الاستبعاد وقرر كذلك عدم مشاركة الحسن واثارا في الانتخابات البرلمانية التي ستشهدها البلاد في شهر كانون الاول / ديسمبر كما تم استبعاد حزب الحسن واثارا من تشكيلة الحكومة الجديدة والتي استأثر فيها حزبه بأغلبية مقاعدها (١٨) مقعد من اجمالي (٢٣) مقعدا (٧٣) .

مما ادى هذا الى حدوث احداث عنيفة دامية في البلاد ، خاصة بعدما اعلن انصار الحسن واثارا سعيهم لأسقاط حكومة جبابجو ، اذ قام المسلمين في مهاجمة الكنائس وأحراقها في العاصمة ، بالمقابل قام المسيحيين في احراق المساجد ، مما دفع الحكومة الى اعلان حظر التجوال في المناطق الشمالية المسلمة (٧٤) .

الا ان جبابجو حاول ان يفرض سياسته التي حشد بها الجنوبيين والقائمة على خطاب اثني تضمن ((بان كوت ديفوار للإيفواريين)) ، مع ذلك انه لم يكتفي باستبعاد المسلمين سياسيا بل سعى الى تصفيتهم جسديا من خلال تشكيل ميلشيات عسكرية موالية له عرفت باسم (كتائب الموت) ، فضلا عن الحرس الخاص به ، والهدف

الاساسي من هذه الكتاب هو تصفية خصومه الشماليين المسلمين وفي مقدمتهم الحسن واترا الذي دعا انصاره الى ضرورة العمل على اسقاط النظام وهنا شهدت البلاد حربا دينية بين اقلية حاكمة واغلبية مضطهدة^(٧٥) .

فقامت كتائب الموت بذبح المسلمين وحرقت مساجدهم مما دفع الحسن واترا بالهروب الى خارج البلاد خوفا من تصفيته ، كما قام جبابجو بفرض حظر تجول في الشمال خوفا من حدوث تمرد ضده ، فقد قام بعض الضباط المسلمين في الجيش في الاسبوع الاول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ بالسيطرة على مبنى الاذاعة والتلفزيون ، واداعوا بيانا يؤكد اسقاط النظام ، لكن تمكن جبابجو من القضاء على الانقلابيين ، كانت محاولة انقلابية الاولى فاشلة من قبل انصار الحسن واتارا^(٧٦) ، الاسباب التي ادت الى هذا الانقلاب هي افتقاد نظامه للشرعية السياسية ، فقد تأييد جانب كبير من المؤسسة العسكرية له ، المخاوف من انقسام البلاد على اسس دينية^(٧٧) .

لم يكن الانقلاب هو المفاجأة الوحيدة له اذ جاءت المفاجأة الثانية في نتائج الانتخابات البلدية ، اذ فاز فيها حزب الحسن واترا بالمركز الاول بالرغم من فراره خارج البلاد ، وحزب جبابجو في المركز الثالث ، لذلك حاول جبابجو الى اتخاذ بعض الخطوات نحو تحقيق المصالحة الوطنية ، فعقد مؤتمر للمصالحة في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢ ، الا انها كانت اجراءات شكلية بسبب استبعاد الشماليين المسلمين منها^(٧٨) .

استمر تهمة الشماليين المسلمين الى حدوث انقلاب عسكري ثاني في ١٩ ايلول / سبتمبر ٢٠٠٢ ، وذلك بعد قرار جبابجو في تسريح اكثر من (٨٠٠) جندي وضابط من الجيش معظمهم من الشمال المسلمين^(٧٩) ، مما دفع هؤلاء الى الانقلاب عليه ، استغلوا وجود جبابجو في ايطاليا ، فقاموا بالانقلاب ضده وتمكنوا هذه المرة من السيطرة على نصف مساحة البلاد ، واهم مدينتين وهما (بوكيه) و (كورجو هو) ذات الاغلبية المسلمة ، وكانوا على وشك الاستيلاء على العاصمة (ياماساكو) لولا القوات الفرنسية منعت ذلك^(٨٠) .

وقد اعلن قادة الانقلاب سيطرتهم على اسلحة ثقيلة بما في ذلك الطائرات المروحية والمدركات ، واستثمر الانقلابيين قوتهم العسكرية وشكلوا جبهة سياسية اطلق عليها اسم (الجبهة الوطنية لساحل العاج) بزعامة (غيوم سورو) وهو مسيحي ، من السيطرة على النصف الشمالي من البلاد ، وتعين الضابط (شريف عثمان) قائدا للجناح العسكري للجبهة^(٨١) .

الامور التي ساعدت على نجاح الانقلاب الثاني هي : ميراث العداء والكراهية بين الشمال والجنوب ، نجاح قادة الانقلاب في السيطرة على الاسلحة الثقيلة ، بما في ذلك الطائرات المروحية والمدركات ، حسن تعامل قادة

الانقلاب مع المدنيين ، فلم يقوموا بمذابح او قتل المدنيين ، كما قاموا بالأفراج عن بعض انصار جبابو وهو وزير الرياضة في المناطق التي سيطر عليها الانقلابيين (٨٢) .

لقد حدد قادة الانقلاب مطالبهم في عدة نقاط هي : استقالة حكومة جبابو ، تعديل دستور خاصة المادة (٣٥) بشأن هوية المرشحين ، اجراء انتخابات وطنية ، يشارك فيها الجميع دون تمييز ، وضع حد لنهاية سيطرة الجنوبيين على شؤون البلاد (٨٣) .

الا ان حكومة جبابو واجهت هذا الانقلاب بعنف دموي ، اذ طلبت الدعم العسكري من فرنسا التي رفضت التورط في قمع الانقلاب ، كذلك اعتمدت حكومة جبابو على الدعم الخارجي من دولة انجولا التي تمتلك سلاحا جويا كبيرا ، وذلك وفق اتفاق عسكري بين الجانبين ، كما استعانت حكومة جبابو بالمرتزقة من جنوب افريقيا للمشاركة في قمع الانقلاب ، وهو الامر الذي قوبل باستنكار دولي وافريقي واسع النطاق (٨٤) .

من اجل القضاء على الانقلابيين واتباعهم ارتكبت قوات جبابو جرائم ضد الانسانية ، مع حرق بيوتهم ، وكان من بين الضحايا الرئيس السابق الجنرال روبرت جيه ، الذي ينتمي لقبائل ياكوبا المسيحية في الغرب ، وهو ما ادى بعد ذلك لقيام حركتي تمرد مسيحيين في الغرب هما (حركة العدالة والسلام) و (الحركة الشعبية لغرب ساحل العاج) بهدف الثأر لمقتله (٨٥) .

وقد كشفت الصحف والتقارير الدولية اعمال الابداء التي وقعت بالمسلمين على ايدي قوات جبابو التي قامت بحرق البوت وسرق الاموال والاعتداء عليهم ، وهو الامر نفسه الذي ذهبت اليه بعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق ، اذ قالت ان قوات جبابو تقوم بخطف المسلمين والاعتداء عليهم (٨٦) .

المحور الثالث / دور الايكواس في تسوية الصراع في ساحل العاج :

عملت الايكواس منذ نشأتها على متابعة الشأن الامني بالمنطقة ، في سبيل السعي من اجل استقرار وتوفير امن لشعوب دول غرب افريقيا ، فاجتهدت بما لها من صلاحيات سياسية او عسكرية للتدخل لتسوية الصراع في ساحل العاج .

لقد عملت الايكواس منذ تدخلها في عملية التسوية بعد الانقلاب الثاني الذي شهدته نظام الرئيس جبابو في ايلول / سبتمبر ٢٠٠٢ ، على تسوية الصراع بالطرق الدبلوماسية ، بالرغم من ان الاوضاع كانت تتطلب ارسال

قوات تابعة لها هناك الا ان الامر تأخر بعض الشيء بسبب وجود قوات تابعة لها في الصراعات الاخرى سيراليون فضلا عن ضعف الجانب التمويلي واللوجستي في عملية نقل هذه القوات التي استغرقت انتشارها قرابة شهرين^(٨٧) .

تدخل الايكواس في تسوية الصراع اعتبر امرا مشروعا من الناحية القانونية لأنه تم بناء على طلب حكومة جبابو المنتخبة ، كما ان القرار صدر عن قمة الايكواس بعد التشاور بين اعضائها ووفقا لمبادئها ، اذ اعتبرت الايكواس هذا الانقلاب خرقا لأحد مبادئ الاتحاد الافريقي الذي يقضي بعدم الاعتراف بأي نظام يصل الى الحكم بطريقة غير شرعية ، كما اعتبرت الايكواس هذا الانقلاب خرقا لبروتوكولها الخاص بالديمقراطية والحكم الجيد ، اذ كان هنالك اجماع من قبل رؤساء الدول في الايكواس على ضرورة التدخل ونشر قوات لتسوية الصراع^(٨٨) .

تميزت الايكواس عن سائر المنظمات الاقليمية الاخرى في القارة ، وهي العمل في عدم القبول بالوصول الى السلطة او الاحتفاظ بها بطريقة غير ديمقراطية ، وهو ما يعرف بمبدأ الدستورية الذي بات يتفوق على فكرة السيادة الوطنية ، فالمادة (٩) من بروتوكول الايكواس للديمقراطية والحكم تنص على : انه يجب على الطرف او المرشح الذي خسر الانتخابات الاعتراف بالهزيمة للحزب السياسي او المرشح الذي اعلن فوزه ، وذلك ضمن المهلة المنصوصة عليها في القانون^(٨٩) .

قررت الايكواس في قمتها غير العادية التي عقدت في اكرام عاصمة دولة غانا في ٢٩ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ، تشكيل وساطة او مجموعة اتصال على مستوى القمة تضم رؤساء ست دول هي (غانا وبنينا بيساو ونيجيريا وتوغو ومالي والنيجر) وذلك بهدف اقناع المتمردين بوقف الاعمال العدائية ووضع اطار عام للتسوية^(٩٠) .

لم تثر عملية التدخل هذه اية اشكالات قانونية او سياسية ، لأنها تمت بناء على طلب حكومة جبابو المنتخبة ، كما ان القرار صدر عن قمة الايكواس بعد التشاور بين اعضائها ووفقا لمبادئها ، فقد اعتبرت الايكواس هذا الانقلاب خرقا لاحد مبادئ الاتحاد الافريقي الذي يقضي بعدم الاعتراف بأي نظام يصل الى الحكم بطريقة غير شرعية ، كما اعتبرت الايكواس ايضا ان هذا الانقلاب خرقا لبروتوكولها الخاص بالديمقراطية والحكم الجيد ، لذا كان هناك اجماع من قبل رؤساء الدول الاعضاء في الايكواس بضرورة التدخل ونشر قوات لإدارة النزاع في ساحل العاج ، وتم تدعيم هذا الموقف بتأييد دولي من طرف مجلس الامن الذي اصدر قراره في تشرين الثاني / نوفمبر بتأييد الايكواس^(٩١) .

بعد فشل جهود الايكواس في الوساطة السلمية ، مما دفعها الى ارسال قواتها الى ساحل العاج من اجل عملية حفظ السلام ، بعد توقيع اتفاق وقف اطلاق النار بين الجانبين في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٢ في لومي

عاصمة توغو ، اذ تم خرق الاتفاق من كلا الجانبين ، كما ازدادت الامور تعقيدا ببروز حركتي التمرد في الغرب في الشهر التالي مباشرة ، وسيطرتها على مدينتي ماني و داناني ، مما دفع الايكواس اولا الى ضرورة ابرام اتفاق لوقف اطلاق النار مع هاتين الحركتين من ناحية ، وضرورة نشر قواتها للفصل بين اطراف الصراع الثلاثة (الحكومة، متمردى الشمال ، متمردى الغرب) من ناحية ثانية ^(٩٢) .

قررت الايكواس بعد الاجتماع الذي عقده رؤساء الاركان في مدينة ابيدجان في ساحل العاج ٢٥ - ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٢ ، وكذلك اجتماع وزراء الخارجية و مندوبي مجلس الوساطة والامن ، بالموافقة على ارسال قوات الايكواس من (٢٠٠٠) جندي على ان تقودهم السنغال ، كما ان ثمان دول اخرى اعلنت المشاركة لكنها لم تحدد حجم قواتها المشاركة وهي (بنين وغامبيا وغانا وغينيا بيساو ومالي والنيجر ونيجيريا وتوغو) وان هذه القوات التي اطلق عليها اسم بعثة الايكواس في ساحل العاج (ايكو ميسي) ^(٩٣) او قوات مراقبة الايكواس (ايكو فورث) سوف يتم انتشارها خلال مدة تتراوح ما بين ١٠ - ١٥ يوم ، الا ان عملية الانتشار لم تتم في موعدها المقرر بسبب عدم ولاء بعض الدول المشاركة فيها وهي (نيجيريا وغامبيا وغينيا بيساو ومالي) ^(٩٤) .

وفي كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣ ، انتشرت (قوات ايكو ميسي) في البلاد وكان عددهم نحو (١٢٠٠) جنديا من خمس دول فقط وهم (السنغال وغانا والنيجر وتوغو وبنين) ، اضافة الى (٣٠٠٠) جندي من قوات حفظ السلام الفرنسية ، حافظت على خط وقف اطلاق النار في الشرق والغرب مقسمة البلاد الى قسمين ، اذ واجهت هذه القوات صعوبات عدة لعل اهمها : نقص معدات الاتصال ، والدعم اللوجستي ، مما اعاق انتشارها بشكل كامل على الخط الفاصل بين المتحاربين ، فضلا عن تأخر عملية تسليم المهام من القوات الفرنسية ^(٩٥) .

اولا / اتفاق ليناس ماركوسي للسلام :

بعد عشرة ايام من المفاوضات نجحت فرنسا بدعوة من وزير الخارجية الفرنسية (دومنيك دوفيليان) لكافة الفصائل السياسية والعسكرية لحضور مؤتمر المصالحة السياسية بباريس ، وفعلا تم عقد مؤتمر مائدة مستديرة في مدينة ليناس ماركوسي الفرنسية ، بحضور رئيس الايكواس (عبدالله واد) ^(٩٦) ، ورئيس وزراء ساحل العاج سيدو ديارا ، وانضم للمباحثات ممثلون عن الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الاوربي ووكالة التنمية الفرنسية ، و(٣٢) مندوبا يمثلون (١١) رئيس حكومة ودولة من غرب افريقيا و ممثلون عن الحكومة من جهة ، وفصائل التمرد الثلاثة في الشمال والغرب من جهة ثانية ، والاحزاب السبعة الرئيسية في البلاد وفي مقدمتهم حزب الحسن واتارا من جهة ثالثة ، يضم اطراف الصراع والقوى السياسية الرئيسية ، في الفترة من ١٥

٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣ ، فقد توصل الطرفان لاتفاق لوقف اطلاق النار ، مع قيام قوات الايكواس والقوات الفرنسية الموجودة في البلاد بالإشراف عليه ، انتهى الامر بتوقيع (اتفاق ليناس ماركوسي) في ٢٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣ (٩٧) .

ومن اهم بنود هذا الاتفاق :

١ - الترحيب باتفاق وقف اطلاق النار الذي توصلت اليه اطراف الصراع ، على ان تقوم قوات الايكواس بالأشراف على تنفيذه بمساعدة القوات الفرنسية .

٢ - الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية ، برئاسة (سعيديو دييارا) الذي حظي بالأجماع ، الذي سيظل في منصبه لحين اجراء الانتخابات الرئاسية القادمة في عام ٢٠٠٥ ، لكنه لن يتمكن من الترشيح فيها .

٣ - على ان تضم الحكومة كل اطراف النزاع بما فيها حركة التمرد في الغرب ، بحيث يتم تخصيص تسع حقائب وزارية لفصائل المتمردين الثلاثة ، منها حقيبتا الداخلية والدفاع ، على ان يكون نصيب الحركة الوطنية التي قادت الانقلاب سبع حقائب ، كم يتم تخصيص سبع حقائب ممثلة لحزب الحسن واترا .

٤ - بقاء الرئيس الحالي جبابو في منصبه حتى موعد الانتخابات القادمة ، مع تقليص صلاحياته لحساب رئيس الوزراء (٩٨) .

٥- مهام الحكومة الجديدة تتمثل فيما يلي :

أ _ اعادة بناء الدولة وادخال التعديلات الدستورية والقانونية اللازمة لتطبيق البرنامج الذي تبنته المائدة المستديرة ، ومن اهم هذه التعديلات :

الاول : تعديل الشروط القانونية الواردة في المادة (٣٥) من الدستور بخصوص الترشيح لمنصب رئيس البلاد ، بحيث يتيح لأي شخص من ام عاجية او اب عاجي الترشح في الانتخابات ، بشرط ان يكون مقيما في البلاد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ، على ان يكون متمتعاً بالحقوق المدنية والسياسية ، والا يقل عمره عن ٣٥ عاما .

الثاني : أ - استمرار العمل بقانون الملكية العقارية الصادر عام ١٩٩٨ ، والذي يمنع الاجانب من تملك الاراضي الزراعية ، مع اصدار تعديلات قانونية تسمح للورثة بالحق في وراثة عقود الايجار طويلة الامد التي نص عليها الدستور .

ب - اصدار عفو عام عن كل من حمل السلاح ، مع امكانية ان يتضمن العفو الجنود المنفيين في الخارج .

ج - القيام بنزع اسلحة جميع حركات التمرد ، مع طرد المرتزقة الاجانب العاملين في صفوف الحكومة .

د - اعادة تشكيل الجيش ووزارة الداخلية ، مع امكانية الاستعانة بالمشورة الخارجية خاصة الفرنسية .

٦- تشكيل (لجنة لمراقبة) (٩٩) تنفيذ الاتفاق ، تتألف من ممثلين كل من (الاتحاد الاوربي و الاتحاد الافريقي ، سكرتير الايكواس ، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، المنظمة الفرنكوفونية ، البنك الدولي ، الصندوق الدولي ، الدول الثمانية الكبرى - فرنسا ، على ان يكون من مهامها رفع تقارير الى المنظمات الاقليمية والدولية والقوى الخارجية المعنية بالصراع بشأن ما تم تنفيذه ، والعقبات التي تعترض عملية التنفيذ ، على ان يكون مقر اللجنة في مدينة ابيدجان .

٧_ قيام كل من قوات الايكواس والفرنسية والامم المتحدة بتأمين الافراد المشاركين في المؤتمر ، وكذلك تأمين اعضاء الحكومة الجديدة اذا لزم الامر لحين قيام الحكومة بتأمين هؤلاء (١٠٠)

وفي محاولة من الايكواس لتفعيل اتفاق ليناس ماركوسيس ، عقدت الايكواس اجتماعا لها على مستوى القمة في أكرا عاصمة السنغال في ١ شباط / فبراير ٢٠٠٣ ، الذي عرف (اتفاق اكرا الاول) وذلك بمناسبة انتهاء رئاسة السنغال وتولي غانا بدلا منها ، وقد اصدر الاجتماع بيانا يدعو الى تنفيذ اتفاق باريس بالكامل ، كما قررت القمة تفعيل جهود الوساطة من خلال ارسال بعثة من ثلاثة رؤساء لمقابلة جبابجو ومطالبته بضرورة الاسراع في تنفيذه ، ونفس الامر بالنسبة لرئيس الوزراء سعيديو ديارا الذي طالبته بالانتقال من داكار الى ابيدجان لتشكيل الحكومة الجديدة (١٠١) .

اصدر مجلس الامن قراره رقم (١٤٦٤) في ٤ شباط / فبراير ٢٠٠٣ ، والخاص بمنح قوات الايكواس وقوات الفرنسية صلاحيات استخدام القوة لفرض السلام اذ تطلب الموقف ذلك ، استمر جبابجو في عدم تنفيذ بنود الاتفاق خاصة ما يتعلق بتشكيل حكومة يشارك فيها المعارضة ، فضلا عن رفضه تعديل المادة (٣٥) من الاتفاق (١٠٢) .

لقد دعت غانا جميع الاطراف الى عقد اجتماع في الفترة من ٦ - ٧ اذار / مارس ٢٠٠٣ ، الذي عرف باسم (اتفاق أكرأ الثاني) اهم ما جاء فيه :

١ - تشكيل مجلس وطني للأمن يتكون من (١٥) عضوا من ؛ الرئيس ، ورئيس الحكومة ، ممثل عن كل من القوى العشرة المشاركة في التوقيع على اتفاق باريس ، ممثل عن الجيش الوطني والشرطة والدرك (مهمة هذا المجلس ادارة وزارتي الدفاع والداخلية .

٢ - قيام رئيس الدولة والحكومة في اختيار وزير الدفاع والداخلية .

٣ - منح وزارة الادارة المحلية لجهة الشمال .

٤ - الاسراع في تشكيل الحكومة الجديدة ، مع التعهد في كل طرف باحترام الطرف الثاني (١٠٣).

من اجل مساعدة اطراف الصراع على تنفيذ هذا الاتفاق ، تعهدت الايكواس بمشاركة القوى الفرنسية بتأمين وزراء القوى الجديدة المشاركين في الحكومة ، وفي ١٢ ايلول / سبتمبر ٢٠٠٣ ، اكتمل تشكيل الحكومة من (٤٢) وزيرا ، اما جهود الايكواس في الناحية العسكرية تمثلت في التنسيق مع القوات الفرنسية في تحول من مراقبة وقف اطلاق النار الى السيطرة على المناطق ، اطلاق سراح سجناء الحرب ، وضع خطة لنزع السلاح وتسريح القوات واعادة دمجهم ، وقف استخدام الاسلحة الثقيلة ، نشر القوات في كل الاقاليم ، توفير الحماية الشخصية لأعضاء الحكومة (١٠٤) .

بسبب ضعف قوات الايكوميسي في السيطرة على الوضع دعا مجلس الوساطة والامن في الايكواس الى عقد اجتماع في اكرأ في ١٩ اذار / مارس ٢٠٠٤ ، نتج عنه توجيه رسالة الى مجلس الامن الدولي بضرورة نشر قوات تابعة للأمم المتحدة لكي تتولى مهام الامن ، كما ناشدت الاتحاد الاوربي بضرورة دعم وتمويل قوات الايكوميسي لحين وصول القوات الدولية (١٠٥) .

عقدت الايكواس اجتماعا في أكرأ في ٣١ تموز / يوليو ٢٠٠٤ ، شارك فيه ١٣ رئيس دولة من دول الايكواس ، فضلا عن الامين العام للأمم المتحدة ، ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقي ، ورئيس جنوب افريقيا ، وبحضور اطراف الصراع ، تم التوصل الى اتفاق جديد عرف باسم (اتفاق أكرأ الثالث) ، كان بمثابة صيغة معدلة من اتفاق ليناس ماركوسيس ، اذ سمح للمهاجرين بحصول على الجنسية العاجية مع تملك الاراضي والمشاركة في الانتخابات ، على الحكومة نزع السلاح وتسريح الجنود واعادة دمجهم في الجيش في نهاية ١٥ تشرين الاول /

أكتوبر ٢٠٠٤ ، مع تعهد جبابو بالسلطات الممنوحة لرئيس الوزراء ، وأخيرا على الايكواس و الامم المتحدة في مراقبة الاتفاق (١٠٦) .

على الرغم من هذا الاتفاق الا ان جبابو تأخر في تنفيذ بنود الاتفاق ما ادى بتجدد الاضطرابات مرة اخرى ، خاصة بعد حادثة قصف جبابو لمواقع القوات الفرنسية بالخطأ بدلا من مواقع المتمردين ، ما ادى بالقوات الفرنسية بتدمير القوات الجوية العاجية ، كما ظهرت جبهة معارضة بالجنوب تضم اتباع الرئيس بوانبيه معلنة رفضها لإدارة جبابو ، مطالبة بإيجاد فترة انتقالية جديدة تقودها حكومة تضم كل القوى السياسية عدى اتباع جبابو ، وهو الاقتراح الذي تقدم به مجلس السلم والامن الافريقي في تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٥ ، ووافق عليه مجلس الامن ، لكن مع الابقاء على جبابو لمدة سنة اخرى وتقليص صلاحياته لصالح الحكومة الجديدة الى اجراء انتخابات رئاسية في تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٦ (١٠٧) .

ثانيا / الانتخابات الرئاسية تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٠ :

واجهت الانتخابات الرئاسية الكثير من العقبات منذ عام ٢٠٠٥ ، مما ادى لتأجيلها لعدة مرات وعام بعد عام الى ان اجريت اخيرا في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠ ، بعد ان قضى الرئيس جبابو خمس سنوات اضافية في الحكم بدون انتخابات بعد انتهاء الفترة الاولى من ولايته (١٠٨) .

استمرت مساعي الايكواس للوصول لحل سلمي فكان تتويج هذه الجهود في توقيع (اتفاق اجادوجو) في عاصمة بوركينا فاسو ، للمصالحة الوطنية في اذار / مارس ٢٠٠٧ ، فقد نصت الاتفاقية على : الانسحاب التدريجي لقوات الفرنسية والقوات الاممية ، البدء في تسجيل الناخبين المؤهلين ، ونزع سلاح المجموعات المسلحة ، وتشكيل حكومة انتقالية جديدة ، وقيم احتفال شعلة السلام في ٣٠ تموز / يوليو ٢٠٠٧ بمدينة بواكي في الشمال (١٠٩) .

وكان الهدف من هذا الاتفاق هو اعادة الانتخابات الرئاسية التي تقرر اجرائها في منتصف عام ٢٠٠٨ ، الا انها تأجلت لأكثر من مرة ، وتمكنت حكومة جبابو من تأجيل الانتخابات لست مرات متوالية ، بعد انتهاء ولاية جبابو الاولى عام ٢٠٠٥ ، فقد بذلت الايكواس جهودا كبيرة لإجراء الانتخابات الرئاسية ، وتم تضيق الخناق والعزلة الدولية على جبابو للقبول بأجراء انتخابات رئاسية تعيد توحيد البلاد (١١٠) .

وقد اجريت الانتخابات في تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٠ ، بعد ان شكلت اللجنة الوطنية المستقلة لإدارة العملية الانتخابية ، ووافقت اللجنة على (١٤) مرشحا كان ابرزهم جبابو و الحسن و اتارا و بيديه ، وامرأة واحدة وهي الاولى من نوعها في ساحل العاج منذ استقلالها ، اجريت الانتخابات بدعم الايكواس و الامم المتحدة و والاتحاد الاقليمي و الاتحاد الاوربي و المنظمة الدولية للفرانكفونية و مركز كارتر والولايات المتحدة واليابان ، فقد اسفرت نتائج الجولة الاولى من الانتخابات عن فوز جبابو ب ٣٨ % من الاصوات مقابل ٣٢ % لحسن و اتارا ، ولم يحصل اي منهما على الاغلبية المطلقة ، وهو ما اقتضى اجراء جولة اعادة بينهما (١١١) .

اجريت الجولة الثانية في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠ ، وبعد الانتهاء من فرز الاصوات اعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات فوز الحسن و اتارا بالرئاسة ، بعد حصوله على ٥٤ % من الاصوات مقابل حصول جبابو على ٤٥ % من الاصوات ، وقد صادق الايكواس و ممثل الامم المتحدة في ساحل العاج على هذه النتائج ، واعترف المجتمع الدولي بفوز الحسن و اتارا (١١٢) .

الا ان جبابو طعن في نتائج الانتخابات وسانده في ذلك المجلس الدستوري الذي اعلن في ٣ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٠ ، فوز جبابو بالرئاسة معلنا حصوله على ٥١ % من الاصوات مقابل حصول الحسن و اتارا على ٤٨ % من الاصوات ، بعد الغاء نتائج الانتخابات في خمس محافظات صوتت كلها للحسن و اتارا ، الا ان الايكواس رفضت قرار المجلس الدستوري بشأن الغاء نتائج الانتخابات في بعض المحافظات التي فاز فيها الحسن و اتارا (١١٣) .

وفي ٤ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٠ قام المجلس الدستوري بتصيب جبابو رئيسا منتخبا للبلاد ، وبهذا التصرف غير دستوري من قبل المجلس الدستوري ادخل ساحل العاج في ازمة سياسية حقيقية عرفت باسم ازمة ما بعد الانتخابات (١١٤) .

اذ قام جبابو بأداء اليمين الدستوري في القصر الرئاسي في ابيدجان الذي كان يتحصن فيه بمساندة الجيش ، وهو ما قوبل بمظاهرات احتجاجية وموجهات من العنف ، وفي المقابل ادى الحسن و اتارا هو الاخر اليمين الدستوري ، والاقامة في فندق غولف في مدينة كوكودي ابيدجان بحماية القوات الجديدة من الشمال ، وابلغ المجلس الدستوري بذلك وقام كل منهما بتشكيل حكومة مستقلة عن الاخرى ، اصبح هناك رئيسان وحكومتان للبلاد ، ومما ادى الى اندلاع اعمال عنف ومواجهات مسلحة بين الطرفين ما دفع الايكواس الى التهديد باستخدام القوة الاقليمية للإطاحة بحكومة جبابو (١١٥) .

فقد اعترفت كل من الايكواس والامم المتحدة والاتحاد الافريقي والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ، بالرئيس الحسن واثارا كرئيس شرعي لساحل العاج وبحكومته التي شكلها تنفيذًا لنتائج الانتخابات ، مما خلق ازمة سياسية عجزت الايكواس وبقية المنظمات الدولية عن تسويتها بإقناع الرئيس جبابو المنتهية ولايته بتسليم السلطة الى منافسه ، والحيلولة دون استمرار المواجهات المسلحة التي اندلعت بين مؤيدي الرئيس جبابو المنتهية ولايته المناطق التابعة لكل منهما والتي خلقت عددا كبيرا من القتلى والجرحى والنازحين الذين قدرت اعدادهم بنحو مليوني شخص من البلاد (١١٦) .

انعكست هذه الازمة على المسلمين بشكل اساسي ، اذ ان القوات الموالية للرئيس جبابو اتبعوا سياسة القتل بالهوية في الاماكن التي يوجد فيها مؤيدون للحسن واثارا ، مع احراق المسلمين احياء حتى الموت ، استمر الامر الى اتباع سياسة اغتيال ائمة المسلمين واحراق المساجد والممتلكات ، الهدف من هذا هو تحويل البلاد الى حرب دينية ، وفي المقابل كان رد المجلس الاعلى للائمة المسلمين هو اصدار بيان دعا فيه المسلمين الى ضبط النفس والهدوء ، وعدم الرد او الاعتداء على رجال الدين المسيحيين وكنائسهم وممتلكاتهم ، لان الاسلام دين السلام والمحبة (١١٧) .

دفعت هذه الاوضاع الى قيام الايكواس وبقية المنظمات الدولية كل اشكال الضغط السياسي والاقتصادي على الرئيس جبابو من اجل التنحي عن السلطة وفرضت عليه عقوبات تمثلت في تعليق عضوية ساحل العاج في الايكواس ، و اقفال البنوك الدولية مكاتبها في ساحل العاج ، وتجميد ارصدة ساحل العاج لدى البنك المركزي لغرب افريقيا ، واخيرا هددت الايكواس بالتدخل العسكري من اجل الاطاحة بجبابو الا انا جبابو رفض ذلك (١١٨) .

بعد ستة اشهر استطاعت قوات الايكواس و القوات الموالية للحسن واثارا بمساندة قوات الامم المتحدة والقوات الفرنسية من اعتقال جبابو داخل مكتبه بالقصر الرئاسي في ١١ نيسان / ابريل ٢٠١١ ، اذ قال لمن اعتقاله (لا تقتلونني) ، لتضع حدا لمعاناة الشعب العاجي الذي قتل منه نحو ثلاثة الاف شخص ، ونزوح مليون اخرون ، وفي ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ تم ترحيل جبابو الى هولندا للمثول امام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي (١١٩) .

وفي ١١ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١١ جرت الانتخابات التشريعية للتفافس على (٢٥٤) مقعد ، وكانت نتائج الانتخابات فوز ائتلاف الحاكم التابع للحسن واثارا ، من تجمع الجمهوريين والحزب الديمقراطي وتشكيلات



سياسية اخرى ، اذ حصل على (٢٢٠) مقعد ، وبذلك تولى الحسن واترا رئاسة ساحل العاج ، وقام الحسن واتارا بتشكيل (لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة) من اجل بناء ساحل العاج الجديدة على العمل والسلام والامن والعيش المشترك ، ورفع الظلم عن المسلمين في كثير من الامور واصبحوا في امن وامان اكثر من ذي قبل ، فقد تم تعيين ١٤ وزيرا مسلما من اصل ٣٦ وزيرا في الحكومة الجديدة ، وهذا يعد الاول من نوعه منذ استقلال ساحل العاج (١٢٠) .